2000-02-23-00054

عرض نتائج الاختفاء القسري في باريس
التحرك يثمر إدانة واسعة وخطوات رسمية

من اليمين: حلواني، صفا وبعلبكي (مصطفى جمال الدين)

عرضت لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ولجنة اهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان وحملة «من حقنا ان نعرف؟» والمؤسسة اللبنانية لحقوق الانسان والحق الانساني امس في مؤتمر صحافي مشترك نتائج مشاركتها في المؤتمر الاول الاوروبي المتوسطي لعائلات المفقودين وضحايا الاختفاء القسري الذي نظمته الفدرالية الدولية لحقوق الانسان في باريس بين الفترة الممتدة بين ٧ وبين ١٢ شباط الجاري وشاركت فيه دول شرق البحر المتوسط وجنوبه والمعنية بظاهرة الاختفاء القسري، ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان غير الحكومة والدولية الى جانب عائلات المفقودين في هذه الدول.

وتحدث في المؤتمر الصحافي الذي انعقد في نقابة الصحافة بحضور ممثلي اللجان والمنظمات الانسانية والحقوقية وحشد من اهالي الاسرى والمفقودين، كل من: ليلى البعلبكي حرب نائبة الرئيس في الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان، وداد حلواني باسم لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وامين عام لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين محمد صفا.

ولخّصت حرب في كلمتها اهداف المؤتمر الاورو ـ متوسطي الاول مشيرة الى انه انعقد لكسر الصمت ووضع حد لعزلة عائلات المفقودين بتأمين اللقاء في ما بينها وتبادل التجارب والخبرات لتنسيق الجهود في تحركها وتحريك المجتمع الاوروبي والدولي وخصوصا السلطات الفرنسية التي ستترأس الاتحاد الاوروبي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠ اضافة الى تحريك الرأي العام بتفعيل الدور الكبير الذي تقوم به وسائل الاعلام.

كما تناولت التوصيات التي وردت في الاعلان النهائي للمؤتمر (البيان الختامي) والذي حمل عنوان «من حقنا ان نعرف!».

ثم تحدثت حلواني مشيرة الى ان عمليات الخطف والاختفاء القسري هي ظاهرة شاملة في دول حوض البحر المتوسط في قارتي آسيا وافريقيا وان ارباب هذه الممارسات يشبهون بعضهم بعضا منها تعددت هوياتهم وانتماءاتهم ومواقعهم كما ان الضحايا يشبهون بعضهم ايضا.

واكدت حلواني انه لولا تنظيم العائلات التي تعاني من جرائم الخطف والفقدان لشؤونها لما صدر الاعلان الدولي ضد الاختفاء القسري، اما على المستوى المحلي فإنه لولا الاصرار العنيد للجنة اهالي المخطوفين والمفقودين والمثابرة الدؤوبة لنسوة خرجن الى الشوارع مطالبات بعودة احبائهن لما اطلقت حملة «من حقنا ان نعرف..».

وقالت: لقد بدأنا نتلمس نهاية النفق، فانتزعنا بفضل تحركنا ومثابرتنا وبفضل تضامن اصدقائنا اعترافا صريحا من المسؤولين باحقية قضيتنا، منوهة بتشكيل لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم التي بدأت عملها بدعوة جميع اهالي المفقودين والمخطوفين للتوجه الى مخافر الامن الداخلي لتعبئة الاستمارات والادلاء بإفاداتهم.

ولفتت حلواني الانتباه الى بعض الثغرات التي بدأت تظهر في عمل اللجنة الرسمية المذكورة ومنها: اللامبالاة التي يقابل بها الاهالي في بعض المخافر، فقدان الاستمارات الرسمية المعدّة من قبل اللجنة الرسمية لدى بعض المخافر، والاعلام غير الكافي المتعلق بدعوة الاهالي للتوجه الى المخافر لتعبئة الاستمارات من جهة، وبالتمديد للفترة الزمنية المحددة لتعبئة هذه الاستمارات من جهة اخرى.

وكانت الكلمة الاخيرة لمحمد صفا الذي اعتبر ان المؤتمر الاول الاوروبي المتوسطي لعائلات المفقودين وضحايا الاختفاء القسري شكل محطة هامة في تطوير حملة التضامن العالمية مع الرهائن اللبنانيين المحتجزين في السجون الاسرائيلية والذين هم من المختفين قسريا.

واشار الى ان كلمة لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين التي ألقاها في المؤتمر تمحورت حول اوضاع ومعاناة الرهائن اللبنانيين في معتقل الخيام والسجون الاسرائيلية والتشديد على مواصلة المنظمات الانسانية جهودها من اجل اقفال معتقل الخيام والضغط لمنع العميل انطوان لحد من حق اللجوء السياسي الى فرنسا باعتباره مجرم حرب، اضافة الى تزويد كافة المنظمات العربية والدولية المشاركة في المؤتمر بوثائق وملفات شاملة عن أوضاع المعتقلين في السجون الاسرائيلية واثارة قضية المفقودين اللبنانيين في هذه السجون.

البيان الختامي

ووزعت لجنة المتابعة، خلال المؤتمر الصحافي البيان الختامي للمؤتمر الاوروبي المتوسطي والذي حمل عنوان: «من حقنا ان نعرف!» وتضمن سلسلة توصيات للمشاركين ابرزها:

ـ ادانة اتساع ظاهرة الاختفاء القسري في دول حوض البحر الابيض المتوسط والغياب الكامل للعقبات في حق المرتكبين.

ـ التشديد على مسؤولية الدول المعنية بهذه القضية.

ـ دعوة الدول الاطراف في مؤتمر برشلونة ١٩٩٥ ولا سيما الدول الاوروبية منها وكذلك اعضاء الاتحاد الاوروبي الى وضع مسألة معالجة ظاهرة الاختفاء القسري في سلم اولويات المحادثات التي ستجري في اطار مؤتمر برشلونة الوزاري للمتابعة الذي سينعقد في خريف العام ٢٠٠٠. والتشديد على مسؤولية فرنسا التي ستترأس الاتحاد الاوروبي في هذا السياق.

وناشد المشاركون مجموعة العمل في لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، المسؤولة عن موضوع الاختفاءات القسرية، ان تستقصي بشكل مباشر ومنظّم حول الحالات كلها الحاصلة في هذه المنطقة، على ان يشمل ذلك تنظيم زيارات ميدانية.

كما ناشدوا دول حوض البحر الابيض المتوسط ان توقّع مباشرة وبدون اي تحفظ على المعاهدة الدولية ضد التعذيب وعلى قانون المحكمة الدولية الجزائية.

ودعوا لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، خلال دورتها السادسة والخمسين المزمع عقدها في ربيع العام ٢٠٠٠، الى تبني مشروع المعاهدة الدولية ضد الاختفاءات القسرية، واتمام البروتوكول الاضافي للمعاهدة الدولية ضد التعذيب مع تنظيم آلية خاصة بالتقصي والابحاث.

من جهة ثانية، اعتبر رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية في لبنان المحامي سنان براج في بيان له ان قضية المخطوفين كانت ويجب ان تبقى احدى النقاط الساخنة على جدول اعمال الشعب اللبناني.

ورأى ان اعمال لجنة الاستقصاء والتحري الرسمية التي شكلت مؤخرا لن تستطيع اكمال عشر مهمتها خلال المهلة التي وضعتها لنفسها وهذا الرأي كان قبل ان يتحفنا روبير حاتم «كوبرا» بكلامه عن قتل جميع المخطوفين لدى القوات اللبنانية الا اذا ارتأت اللجنة ان تغير نهجها في الاستقصاء والتحري الى نهج اسرع واكثر انتاجية من حيث معرفة مصير المخطوفين.

● وفي الاطار ذاته، دعت لجنة المركز الرعوي في كنيسة السيدة ـ سن الفيل الى المشاركة في لقاء مع حملة «من حقنا ان نعرف؟!» دعما وتضامنا مع لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وذلك عند السابعة مساء يوم الجمعة المقبل ٢٥ الجاري في المركزي الرعوي ـ الكنيسة القديمة.